المركز الليبي لبناء المؤشرات
LIBYAN INDICATORS
BUILDING CENTER

LIBC

المؤشر

العدد العاشر

النصف الأول يناير 2024

www.libc.ly libya_rasd@lcsms.info libya.rasd Libyarasd Libyarasd

المركز الليبي لبناء المؤشرات

LIBYAN INDICATORS BUILDING CENTER

نشرة أسبوعية وتقارير نصف شهرية، تصدر عن المركز الليبي لبناء المؤشرات تتناول مجموعة من المؤشرات والمتغيرات وإتجاه الأحداث المتعلقة بالشأن الليبي.

جميـع الحقـوق محفوظـة للمركـز الليبـي لبنـاء المؤشـرات - 2023

تقرير النصف الأول من شهر يناير 2024

في هذا العدد:

- إيرادات النفط 20.7 مليار دولار في 2023 وتراجع الإنتاج عقب غلق حقل الشرارة
- حكومة الدبيبة تصدر قراراً بتنظيم العمل بالمنافذ وتسير دوريات على الحدود
- احتجاجات تُوقف إنتاج النفط من حقل الشرارة وتهديد بإغلاق حقول أخرى
- سعي روسيا لتكريس وجودها في ليبيا يتجدد مع نسخة جديدة من فاغنر
- محاولات لإقصاء عقيلة صالح من قبل أبناء حفتر من رئاسة مجلس النواب
- سلطات طرابلس توقف والي تنظيم داعش في ليبيا هاشم أبو سدرة
- "ارتياح حذر" في ليبيا بعد تراجع الدبيبة عن رفع دعم المحروقات
- ترشيح جينفر جافيتو كسفيرة أمريكية فوق العادة لدى ليبيا
- توتر أمني بين قوات تابعة للدبيبة في طرابلس

فهرس المحتويات

المقدمة 5

أولاً: المؤشر الأمني والعسكري 5

1. التشكيلات المسلحة 6

اجتماعات عسكرية بين قادة قوات المنطقتين الشرقية والغربية 6

2. المواجهات الأمنية والعسكرية 7

توتر أمني بين قوات تابعة للدبيبة في طرابلس 7

طرد قوات موالية لحكومة الوحدة الوطنية من مطار مصراتة 7

3. الجرائم المنظمة وأمن الحدود 8

ليبيا ترحل 109 مهاجرين إلى السودان وتشاد 8

حكومة الدبيبة تصدر قراراً بتنظيم العمل بالمنافذ وتسير دوريات على الحدود 8

سلطات طرابلس توقف والي تنظيم داعش في ليبيا هاشم أبو سدرة 10

4. النفوذ العسكري الإقليمي والدولي 11

سعي روسيا لتكريس وجودها في ليبيا يتجدد مع نسخة جديدة من فاغنر 11

ثانياً: المؤشر الاقتصادي والتجاري 13

1. الاستثمارات والتبادلات التجارية 14

الدبيبة يبحث مع وزير تركي التعاون في مجال الطاقة 14

غرفة التجارة بنغازي تبحث التعاون مع الغرف التجارية المصرية 15

2. المؤسسة الوطنية للنفط 15

إيرادات النفط 20.7 مليار دولار في 2023 وتراجع الإنتاج عقب غلق حقل الشرارة 15

اختتام قمة الطاقة والاقتصاد الليبية في ظل انقسام سياسي 16

3. المصرف المركزي 18

تقرير عن الحالة المالية للدولة الليبية خلال عام 2023 18

الكبير يستقطب الدعم الدولي لتوحيد المؤسسة النقدية ودفع عجلة الاقتصاد 19

ثالثاً: المؤشر السياسي الداخلي 21

1. الاحتجاجات والمطالب **21**

احتجاجات تُوقف إنتاج النفط من حقل الشرارة وتهديد بإغلاق حقول أخرى 21

2. القرارات واللقاءات والتصريحات الرسمية **24**

"ارتياح حذر" في ليبيا بعد تراجع الدبيبة عن رفع دعم المحروقات 24

حماد وحفتر الإبن يتفقدان مشاريع إعادة إعمار درنة 25

النيابة العامة الليبية: الإهمال وراء انهيار سدي درنة 26

3. الصراع بين الشرق والغرب وجهود التسوية **27**

القرارات الفردية للبرلمان الليبي تفاقم خلافات صالح وتكالة 27

محاولات لإقصاء عقيلة صالح من قبل أبناء حفتر من رئاسة مجلس النواب 28

لقاءات ليبية رسمية مع سفراء أجانب لبحث العملية السياسية وإجراء الانتخابات 29

رابعاً: المؤشر السياسي الدولي **31**

1. اللقاءات والتصريحات الرسمية **32**

الرئاسي: ندعم جنوب أفريقيا في دعواها ضد إسرائيل أمام العدل الدولية 32

الدبيبة يبحث مع سفراء دول عربية وأفريقية تسهيل إجراءات السفر للمواطنين 33

2. السياسات والقرارات **33**

ترشيح جينفر جافيتو كسفيرة أمريكية فوق العادة لدى ليبيا 33

المنفي للسفراء وممثلي ليبيا خارجياً: لا تقبلوا أي استدعاء دون إذن منّي 34

خامساً: مختارات **35**

1. شخصية العدد **35**

أسامة حماد.. رئيس الحكومة المكلفة من مجلس النواب 35

2. مقال العدد **37**

دروس مستفادة من مأساة الفيضان في درنة الليبية.. دافيد فو 37

المقدمة

المؤشر هو تقرير نصف شهري، يتناول أهم ما تشهده الدولة الليبية من تطورات أمنية وعسكرية وسياسية واقتصادية، مع التركيز على الملفات التي ترتبط بصميم الأمن القومي الليبي. وبالتالي يتكون المؤشر من خمسة محاور رئيسية: المحور الأمني والعسكري، المحور الاقتصادي والتجاري، المحور السياسي الداخلي، المحور السياسي الدولي، وأخيراً مختارات وتشمل شخصية ومقال العدد.

ويتناول هذا العدد أهم الأحداث التي شهدتها ليبيا خلال النصف الأول من شهر يناير 2024، أبرزها: ما نُشر عن بدأ وزارة الدفاع الروسية باتخاذ خطوات فعلية، منذ أواخر ديسمبر 2023، لتشكيل "الفيلق الأفريقي"، ليحل محل مقاتلي مجموعة فاغنر في عدة دول أفريقية. وأن هذا الفيلق سيكون جاهزاً للعمل منتصف العام الجاري في خمس دول هي: مالي وأفريقيا الوسطى والنيجر وبوركينا فاسو وليبيا. وسيكون الفيلق تابعاً للإدارة العسكرية الروسية، وتحت إشراف نائب وزير الدفاع الروسي "يونس بك يفكوروف"، الذي سيعمل على أن يكون المركز الرئيسي للفيلق في المناطق التي يسيطر عليها خليفة حفتر. وفي هذا السياق، تحدثت مصادر عن أن زيارات نائب وزير الدفاع الروسي يفكوروف السابقة لليبيا جاءت في إطار سعي موسكو لاحتواء مقاتلي فاغنر ضمن هياكل الجيش الروسي، مشيرة إلى أن الاتصالات والمشاورات بين وزارة الدفاع الروسية ومعسكر حفتر لا تزال مستمرة، "لكنها خطت خطوات مهمة" في طريق وضوح الرؤية الخاصة ببقايا مقاتلي فاغنر في ليبيا.

أولاً: المؤشر الأمني والعسكري

يتناول هذا المحور التطورات الأمنية والعسكرية التي تشهدها ليبيا، سواء بين المكونات المحلية أو تلك التي تنخرط فيها القوى الأجنبية. وتشمل التطورات بين المكونات المحلية التشكيلات العسكرية المختلفة التي تعج بها ليبيا، والمواجهات الأمنية والعسكرية بين هذه التشكيلات، فضلاً عن الجرائم المنظمة وتتضمن الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر والتهريب وما يرتبط بهذه الجرائم من مسألة أمن الحدود. أما التطورات التي تنخرط فيها القوى الأجنبية فتشمل النفوذ العسكري للقوى

الإقليمية والدولية داخل ليبيا، وكذلك صفقات التسليح والتدريبات والمناورات العسكرية.

1. التشكيلات المسلحة

اجتماعات عسكرية بين قادة قوات المنطقتين الشرقية والغربية

التقى رئيس المجلس الرئاسي، القائد الأعلى لقوات الغرب الليبي "محمد المنفي"، في 1 يناير 2024، في طرابلس، أعضاء اللجنة العسكرية (5+5) عن المنطقة الغربية. وذكر المكتب الإعلامي لرئيس المجلس أن اللقاء بحث الأوضاع العسكرية بالمنطقة الغربية بصفة عامة، كما تناول آخر الخطوات المُنجزة في ملف توحيد المؤسسة العسكرية.

وفي 2 يناير، عقد المنفي اجتماعاً موسعاً مع قيادات قوات المنطقة الغربية. ضم الاجتماع رئيس الأركان العامة ورؤساء الأركان النوعية، آمري المناطق العسكرية، المدعي العام العسكري، رئيس هيئة العمليات، وأعضاء اللجنة العسكرية 5+5 عن المنطقة الغربية.

التقى "خليفة حفتر" قائد قوات الشرق الليبي، في 10 يناير، مع عدد من كبار قادة القوات البرية التابعين له، وفي مقدمتهم آمر عمليات القوات البرية "صدام حفتر"، وآمر لواء طارق بن زياد المعزز، وآمر اللواء 128 المعزز، وذلك بمقر "القيادة العامة" ببنغازي. وتناول اللقاء مناقشة آخر التطورات الميدانية والعمليات العسكرية، إضافة إلى وضع الخطط والبرامج المستقبلية لدعم جهوزية القوات البرية وتعزيز قدراتها القتالية.

2. المواجهات الأمنية والعسكرية

توتر أمني بين قوات تابعة للدبيبة في طرابلس

نعت كتيبة "رحبة الدروع" بمنطقة تاجوراء الساحلية، الواقعة شرق العاصمة طرابلس، أحد عناصرها، الذي قالت في بيان مقتضب، في 1 يناير 2024، إنه قُتل إثر ما وصفته بـ "الهجوم الجبان الغادر "على أحد مقار "اللواء 51"، لكنها لم تفصح عن تفاصيل الحادث، وأعلنت حالة النفير العام، وطلبت من جميع سراياها التوجه لمقرها الرئيسي فوراً.

ورصد سكان محليون بدء عملية تحشيدا عسكرية متبادلة، وانتشار سيارات مُسلحة أمام مقر الكتيبة؛ استعداداً على ما يبدو لجولة جديدة من الاقتتال، الذي غالباً ما يندلع بين قوات طرابلس المتنازعة على مناطق الهيمنة والنفوذ .

طرد قوات موالية لحكومة الوحدة الوطنية من مطار مصراتة

تجاهلت حكومة الوحدة الليبية برئاسة "عبد الحميد الدبيبة"، تقارير عن تحرك مفاجئ أدى لطرد قوات تابعة لها، في 13 يناير 2024، من مطار مدينة مصراتة، مسقط رأس الدبيبة بغرب البلاد. ورصدت وسائل إعلام محلية غياب تام لأي توضيح من حكومة الدبيبة ووزارة مواصلاتها، بشأن الأحداث التي شهدها مطار مصراتة، إثر اقتحام عناصر تابعة لما يسمى "حراك قادة مصراتة" لطرد القوة المشتركة التابعة للحكومة منه، بسبب اتهامات لها بتهريب الذهب عبر المطار. وطالب الحراك الدبيبة بتحقيق بقية مطالبهم فوراً، وطالب بيان لأهالي منطقة الغيران في مصراتة بإخلاء المقرات المدنية كافة داخل المنطقة، وتشكيل لجنة للتواصل مع الجهات المعنية.

3. الجرائم المنظمة وأمن الحدود

ليبيا ترحل 109 مهاجرين إلى السودان وتشاد

رحّل جهاز "مكافحة الهجرة غير المشروعة" في شرق ليبيا 109 مهاجرين إلى دولتي السودان وتشاد، وذلك بعد حملات أمنية موسعة شنتها القوات بالجهاز لضبط المخالفين للقانون. وقال المكتب الإعلامي لرئاسة الجهاز بالمنطقة الشرقية اللواء "نوري الساعدي"، إنه جرى ترحيل 62 مهاجراً غير نظامي من الجنسية السودانية، و47 آخرين من تشاد، مشيراً إلى أنه جرى نقلهم من مركز ترجيل قنفودة إلى مركز إيواء الكفرة؛ تمهيداً لترحيلهم.

ونوه الجهاز بأن هؤلاء المهاجرين جرى ضبطهم خلال حملات يومية بقصد الحفاظ على الأمن القومي، وإنه جرى خلال اليومين الماضيين ضبط وترحيل 4 مهاجرين مصريين.

حكومة الدبيبة تصدر قراراً بتنظيم العمل بالمنافذ وتسير دوريات على الحدود

عقد رئيس حكومة الوحدة الوطنية "عبد الحميد الدبيبة"، في 15 يناير 2024، اجتماعاً بمكتبه في طرابلس، مع وزير المواصلات "محمد الشهوبي"، ورئيس الأركان العامة لقوات الغرب الفريق أول ركن "محمد الحداد". يأتي الاجتماع لمتابعة نتائج اللجنة المشكلة من مجلس الوزراء، بشأن تنظيم العمل بالمنافذ البرية والبحرية والجوية وتنسيق العمل بين

الأجهزة الأمنية العاملة. وأوضح الشهوبي بأن اللجنة عملت على تنظيم العمل داخل كافة المنافذ إدارياً وأمنياً. وفي سياقٍ ذي صلة، أصدر الدبيبة القرار رقم 21 لسنة 2024 بشأن تنظيم المنافذ.

ونصت المادة الأولى من القرار على أن يقتصر تواجد الأجهزة الأمنية بالمنافذ البرية والبحرية والجوية على الجهات التالية دون غيرها:

- مصلحة الجوازات والجنسية وشؤون الأجانب
- الإدارة العامة لأمن المنافذ بوزارة الداخلية
- مصلحة الجمارك
- جهاز الأمن الداخلي
- جهاز المخابرات العامة
- إدارة الاستخبارات العسكرية - إدارة المراسم العسكرية - إدارة الشركة العسكرية
- هيئة السلامة الوطنية
- إدارة المراسم العامة

وبموجب المادة الثانية من القرار، تُلغى كل الاختصاصات والصلاحيات الممنوحة لأي جهاز أو جهة أمنية أو إدارية تسمح بتواجدها داخل المنافذ، كما تُلغى كل التكليفات الصادرة في هذا الشأن.

وفي هذا السياق، عقد رئيس جهاز حرس الحدود عميد "محمد المرحاني"، التابع لحكومة الدبيبة، اجتماعا موسعاً، في 2 يناير، مع ضباط الجهاز.

تم خلال الاجتماع تدارس الخطة الأمنية الصادرة عن الوزارة ووضع آليات تنفيذها موضوع التنفيذ، وتم التأكيد على تعاون الجهاز مع جميع مكونات وزارة الداخلية، وعلى وجه الخصوص تبادل المعلومات كذلك مع الأجهزة الأمنية والعسكرية التي تعنى بملف الحدود. كما سير جهاز حرس الحدود دوريات صحراوية شملت منطقة الحطابة الحدودية مع تونس، ومروراً على المثلث الحدودي مع دولتي الجزائر وتونس، وصولا إلى منطقة

الكثبان الرملية. وبحسب ما أفادت وزارة الداخلية بحكومة الوحدة الوطنية، في 4 يناير، فقد باشرت الدوريات الصحراوية التابعة للقاطع الأمني الحدودي غدامس، بتنفيذ مهامها لحماية الحدود ومنع الجريمة المنظمة والتهريب والهجرة غير الشرعية.

سلطات طرابلس توقف والي تنظيم داعش في ليبيا هاشم أبو سدرة

أعلن "جهاز الردع لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة"، التابع لحكومة الوحدة الوطنية، في 4 يناير 2024، توقيف "هاشم أبو سدرة" والي تنظيم داعش في ليبيا. وقال إنه تكتم على كشف تاريخ اعتقاله في حينه، لأن "اقتلاع جذور التشدد والإرهاب كافة، ومكافحة كل منابعه في ليبيا، والظروف المعقدة التي واجهتهم في العمل لاصطياد الذئاب المنفردة تحتاج الحذر والهدوء". وأبو سدرة الملقب بـ "خبيب"، ليبي الجنسية، عُين مسؤولاً في التنظيم أميراً للحدود، كما يتولى بشكل مباشر بحسب "جهاز الردع" تسهيل دخول الإرهابيين إلى ليبيا وتنقلهم بين المدن، قبل أن يُكلف أميراً للتنظيم على ما يُعرف بولاية ليبيا.

وقال مصدر أمني بغرب ليبيا إن توقيف أبو سدرة يعد ضربة قاصمة للتنظيم، الذي تحدث عن انحصاره في البلاد، باستثناء "بعض الجيوب على أطراف جنوب ليبيا". وأضاف المصدر، أن عمليات تمشيط واسعة تجري على الحدود لتعقب أي من عناصر التنظيم.

أعاد توقيف أبو سدرة مأساة المصريين الأقباط العشرين، الذين ذبحهم التنظيم في مدينة سرت الساحلية عام 2015، إلى واجهة الأحداث. وسبق أن أعلنت السلطات الليبية في السابع من أكتوبر 2017، العثور على رفات 20 مصرياً من الأقباط الذين ذبحهم داعش. وروى شاهد عيان تفاصيل تصوير وإخراج عملية ذبحهم ودفنهم جنوب المدينة، تحت إشراف ما يسمى بـ"والي شمال أفريقيا" أبو معاذ التكريتي.

4. النفوذ العسكري الإقليمي والدولي

سعي روسيا لتكريس وجودها في ليبيا يتجدد مع نسخة جديدة من فاغنر

قال موقع "فيدومستي" المقرب من وزارة الدفاع الروسية، إن الوزارة بدأت باتخاذ خطوات فعلية، منذ أواخر ديسمبر 2023، لتشكيل "الفيلق الأفريقي" ليحل محل مقاتلي مجموعة فاغنر في عدة دول أفريقية، مشيراً إلى أن هذا الفيلق سيكون جاهزاً للعمل منتصف العام الجاري في خمس دول هي: مالي وأفريقيا الوسطى والنيجر وبوركينا فاسو وليبيا. وأفاد الموقع الروسي بأن الفيلق سيكون تابعاً للإدارة العسكرية الروسية وتحت إشراف نائب وزير الدفاع الروسي "يونس بك يفكوروف"، الذي سيعمل على أن يكون المركز الرئيسي للفيلق في المناطق التي يسيطر عليها خليفة حفتر.

وأكدت مصادر ليبية لـ "العربي الجديد"، وهي مصادر عسكرية مقربة من معسكر حفتر، وبرلمانية مقربة من لجنة الدفاع والأمن القومي بمجلس النواب، أن زيارات يفكوروف السابقة لليبيا جاءت في إطار سعي موسكو لاحتواء مقاتلي فاغنر ضمن هياكل الجيش الروسي، مشيرة إلى أن الاتصالات والمشاورات بين وزارة الدفاع الروسية ومعسكر حفتر لا تزال مستمرة "لكنها خطت خطوات مهمة" في طريق وضوح الرؤية الخاصة ببقايا مقاتلي فاغنر في ليبيا.

وكشفت المصادر العسكرية المقربة من قيادة حفتر عن ثلاث زيارات أجراها ضباط ومسؤولون من وزارة الدفاع الروسية، خلال ديسمبر الماضي، إلى مواقع عسكرية خاضعة لسلطة حفتر، وهي قاعدة القرضابية في سرت وقاعدتا الجفرة وبراك الشاطئ في وسط الجنوب الليبي، بالإضافة لمقرات يتم استخدامها لأغراض عسكرية في ربيانة وتازربو والقطرون وتجرهي شرقي وغربي أقصى الجنوب الليبي. ولفتت المصادر إلى أن تلك الزيارات الميدانية جرت لثلاث مرات بهدف تجهيز القواعد وإعدادات الارتباط

بينها وبين مركز رئيسي للقيادة من المقرر أن يكون في قاعدة الجفرة. وأوضح أحد المصادر، وهو ضابط ليبي بقاعدة براك الشاطئ، أن الاتصالات تضمنت تحديد المجال الفاصل لعمل قوات حفتر مع نظيرتها الروسية.

ومن جانب آخر، تسعى موسكو لشرعنه وجودها العسكري في ليبيا بشكل رسمي من خلال اتفاقية دفاع مشترك بينها وبين قيادة حفتر يصادق عليها مجلس النواب، بحسب مصادر مقربة من لجنة الدفاع بمجلس النواب، أشارت معلوماتها إلى تداول واسع لوجود اتصالات بشأن هذا الاتفاق، الذي سيحصل حفتر بموجبه على دعم عسكري جديد من موسكو مقابل حصول الأخيرة على شرعية وجودها العسكري.

وقال أحد المصادر البرلمانية "لم يصل شيء بشكل رسمي"، مشيراً إلى أن رئيس مجلس النواب "عقيلة صالح" أبلغه حفتر بنقاش واسع جرى بينه وبين الروس في موسكو حول اتفاق الدفاع المشترك، ومطالب الروس بضرورة أن يصادق عليه مجلس النواب، وكان حفتر أجرى زيارة إلى موسكو نهاية سبتمبر الماضي، التقى خلالها وزيري الدفاع والخارجية الروسيين.

المؤشرات الأمنية والعسكرية خلال النصف الأول من شهر يناير 2024:

- شهدت المنطقة الغربية مناوشات عسكرية بين قوات تابعة لحكومة الوحدة الوطنية، وهو أمر متكرر واعتيادي، في ظل عدم وجود سيطرة مركزية من الحكومة على التشكيلات العسكرية المتعددة في المنطقة الغربية، بعكس ما هو حاصل في المنطقة الشرقية، التي تشهد سيطرة صارمة على التشكيلات العسكرية في إطار ما يسمى بالقيادة العامة"، تحت قيادة حفتر. لكنها ليست أكثر من مناوشات، ولم ترق لمواجهات عسكرية كبيرة، وإن كانت تعبر عن حالة السيولة الأمنية والعسكرية في المنطقة الغربية.
- استمرار توجه حكومة الدبيبة المتعلق بالسيطرة على المنافذ الحدودية، وهو أمر يواجه أحيانا عراقيل بسبب ما ذكر في النقطة الأولى، وهي حالة الفسيفساء التي تسيطر على طبيعة تكوين وعمل التشكيلات

العسكرية في الغرب. واستمرار أيضا حالات الهجرة الغير شرعية، وما يترتب عليها أحيانا وفاة بعض المهاجرين في البحر، وأحياناً أخرى القبض عليهم وترحليهم لبلدانهم، وبشكل أقل احتمالاً ينجح بعضهم في الوصول للشواطئ الأوروبية.

- مع إنشاء روسيا للفيلق الأفريقي كبديل لقوات الفاغنر، والتي سيمتد نطاق عملها لدول مالي وأفريقيا الوسطى والنيجر وبوركينا فاسو وليبيا، وهي دول أغلبها شهدت انقلابات عسكرية، مدعومة بشكل غير رسمي من روسيا، في حين ستكون ليبيا قاعدة مركزية لهذا الفيلق، يدخل بذلك النفوذ العسكري الروسي مرحلة جديدة أكثر رسمية وعلنية.

فيبدو أنه بعد مقتل قائد الفاغنر "يفغيني بريغوجين"، يدرك بوتين أن استمرار الاعتماد بشكل رئيسي على هذا القوات لن يكون بنفس الفاعلية.

وهناك مؤشر آخر يتعلق برغبة الروس في إيصال رسالة لخصومهم الغربيين بأن الصراع معهم على النفوذ في أفريقيا بات بشكل أكثر علنية ورسمية، وهو ينبأ عن طبيعة المرحلة القادمة التي سيغلب عليها مزيد من التوتر والتصعيد في القارة، وبالأخص ليبيا. وهذا يفسر الزخم والاهتمام الذي تبديه الولايات المتحدة في الفترة الأخيرة لحل معضلة الانتخابات الليبية، لتقطع الطريق على الروس قبل توقيع معاهدات دفاعية وأمنية، بما سيترتب عليها تعميق نفوذها العسكري والسياسي في ليبيا.

ثانياً: المؤشر الاقتصادي والتجاري

يتناول هذا المحور التطورات الاقتصادية، مع التركيز فقط على الملفات التي ترتبط بشكل وثيق بالأمن القومي الليبي، وهي ثلاث ملفات رئيسية: أولاً، الاستثمارات المحلية والأجنبية والتبادلات التجارية بين ليبيا ودول العالم. ثانياً، المؤسسة الوطنية للنفط، وما يرتبط بها من تطورات تتعلق بقطاعي النفط والغاز. وأخيراً، المصرف المركزي، لما يمثله من أهمية مركزية بالنسبة للسياسات المالية والاقتصادية للدولة الليبية.

1. الاستثمارات والتبادلات التجارية

الدبيبة يبحث مع وزير تركي التعاون في مجال الطاقة

بحث رئيس حكومة الوحدة الوطنية "عبد الحميد الدبيبة"، في 13 يناير 2023، في العاصمة طرابلس، مع وزير الطاقة التركي "ألب أرسلان بيرقدار"، التعاون في مجالات الطاقة والغاز والطاقات البديلة. وشارك الوزير التركي في قمة ليبيا للطاقة والاقتصاد، التي انطلقت في نفس اليوم، بمشاركة عدد من الشركات العالمية.

وحضر لقاء الدبيبة وبيرقدار، وزير النفط والغاز "محمد عون"، ووزير الدولة لشؤون رئيس الوزراء "عادل جمعة"، والسفير التركي لدى ليبيا.

وخلال كلمته التي ألقاها في قمة الطاقة، أكد بيرقدار استعداد أنقرة للتعاون مع ليبيا للاستفادة من الإمكانات الكبيرة التي تتمتع بها الأخيرة في مجال الطاقة. وأكد بيرقدار على أن ليبيا لديها إمكانات كبيرة، ليس فقط فيما يتعلق بالمواد الهيدروكربونية مثل النفط والغاز الطبيعي، ولكن أيضًا في موارد الطاقة المتجددة. ولفت بيرقدار إلى أنه يتم الحديث في الأسواق العالمية عن الخروج من الوقود الأحفوري والفحم وربما النفط والغاز الطبيعي في المستقبل القريب.

وفي سياق آخر، ناقش رئيس المجلس الأعلى للدولة "محمد تكاله" مع وزير الاقتصاد التركي "عمر بولات"، في 5 يناير، سبل تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين. وتضمن اللقاء، الذي عُقد في اسطنبول، بحث العلاقات الثنائية بين ليبيا وتركيا، وكيفية تطوير التعاون في مختلف المجالات، خاصةً الاقتصادية منها، في ظل ما شهدته هذه العلاقات من نمو ملحوظ على مر السنين. وتجدر الإشارة إلى أن حجم التبادل التجاري بين البلدين ارتفع بشكل كبير، من 96 مليون دولار في بداية القرن الحالي، إلى 4.5 مليار

دولار في الوقت الراهن، بحسب ما أكده رئيس مجلس الأعمال التركي الليبي "مرتضى كارانفيل" في أغسطس الماضي.

غرفة التجارة بنغازي تبحث التعاون مع الغرف التجارية المصرية

بحث وفد من غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بنغازي، مع أعضاء الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية والغرف التجارية بـ(القاهرة - الإسكندرية - الجيزة) وجمعية أصحاب الأعمال بالإسكندرية، تعزيز العلاقات التجارية بين مؤسسات القطاع الخاص في كلا البلدين.

وتطرق البحث، خلال زيارة قام بها الوفد إلى جمهورية مصر العربية، إلى المشاكل والصعوبات التي تواجه أصحاب الاعمال والتجار المتعاملين في كلا البلدين وسُبل معالجتها، والعمل على وضع آلية عمل مشتركة تُسهم في زيادة حجم التجارة البينية بين البلدين، والترتيب لتنظيم ملتقى أصحاب الاعمال والشركات .

2. المؤسسة الوطنية للنفط

إيرادات النفط 20.7 مليار دولار في 2023 وتراجع الإنتاج عقب غلق حقل الشرارة

قال وزير النفط الليبي في حكومة الوحدة الوطنية، في 13 يناير 2023، إن إنتاج ليبيا من النفط انخفض إلى ما يقل قليلاً عن مليون برميل يومياً، بعد إغلاق محتجين حقل الشرارة، الذي تصل قدرته إلى 300 ألف برميل يومياً الأسبوع الماضي.

جدير بالذكر أن إنتاج ليبيا من النفط في الفترة الأخيرة لامس مليوناً و200 ألف برميل يومياً، بالإضافة إلى إنتاج 2.7 مليار قدم مكعب

من الغاز في اليوم، يصدّر منها 300 مليون قدم كعب يومياً. ويقع حقل الشرارة النفطي في صحراء مرزق جنوب طرابلس، وينتج حوالي 300 ألف برميل من النفط الخام يومياً، أي ما يمثل حوالي ثلث إنتاج النفط في ليبيا. تتمثل أهمية حقل الشرارة النفطي للاقتصاد الليبي بعدة نقاط، أهمها مساهمته فيما يقرب من 20% من الناتج المحلي الإجمالي الليبي، بالإضافة إلى مساهمته في توفير إيرادات مالية مهمة للحكومة الليبية، التي تستخدمها لتمويل مشاريع التنمية والبنية التحتية.

وكان مصرف ليبيا المركزي قد أكد، في 7 يناير الماضي، إن إيرادات النفط بلغت 99.1 مليار دينار ليبي (20.69 مليار دولار) في 2023. ويقل هذا المبلغ عن 105.4 مليارات دينار (22.1 مليار دولار)، تم تسجيلها في 2022 الذي شهد ارتفاعات هي الأعلى على أسعار الخام منذ 2008، عند متوسط 98 دولاراً للبرميل، مقارنة مع 81 دولارا في 2023. وبحسب بيانات الإيرادات والمصروفات الصادرة عن البنك، شكلت عائدات النفط الخام ما نسبته 79 بالمئة من إجمالي الإيرادات البالغة 125.91 مليار دينار (26.4 مليار دولار).

اختتام قمة الطاقة والاقتصاد الليبية في ظل انقسام سياسي

في 14 يناير 2024، أُختتمت في العاصمة طرابلس فعاليات قمة "ليبيا للطاقة والاقتصاد 2024"، والتي عقدت في 13 يناير، وكان من المفترض أن تشكل حدثاً اقتصادياً كبيراً في مجالي النفط والغاز، إلا أن الخلافات السياسية الداخلية ألقت بظلالها على القمة، مما أثّر سلباً على مستوى الحضور والمشاركة. وكان من المقرر أن تشهد القمة توقيع اتفاقية تطوير الاستكشافات النفطية والغازية في القطعة NC7 بحوض الحماده، بين المؤسسة الوطنية للنفط وائتلاف شركات إيني الإيطالية وأدنوك الإماراتية وتوتال الفرنسية والطاقة التركية، إلا

أن الحكومة برئاسة "عبد الحميد الدبيبة" اضطرت لإيقاف هذه الخطوة، بسبب اعتراضات جهات تشريعية ورقابية في ليبيا، إلى جانب وزارة النفط والغاز.

وإلى جانب عدم حضور الشركاء الرئيسيين لقمة الطاقة؛ رئيسة وزراء إيطاليا "جورجيا ميلونى" والرئيس التنفيذي لشركة توتال الفرنسية "باتريك بوياني"، والمدير التنفيذي لشركة إيني الإيطالية "كلاوديو ديسكلزي"، تغيب كل من محافظ المصرف المركزي "الصديق عمر الكبير" ورئيس ديوان المحاسبة "خالد شكشك" عن القمة.

من جهة أخرى، حضر عبد الحميد الدبيبة ورئيس هيئة الرقابة الإدارية "عبد الله قادر بوه"، مما يعكس التقارب بين الطرفين على حساب انقسام سياسي مع المصرف المركزي وديوان المحاسبة على الطرف الآخر.

كما ظهرت المؤسسة الوطنية للنفط في موقف المتفرج على هذا الانقسام، فبعد أن عُين "فرحات بن قدارة" رئيسا للمؤسسة، في صفقة توافق بين معسكري الشرق والغرب، انقسم معسكر الغرب على نفسه، ما يُنبئ بفقدان المؤسسة لقدرتها على العمل كطرف محايد، بسبب هذا التحول في طبيعة الخلافات.

وأكد الدبيبة في كلمة افتتاحية، دعم حكومته لقطاع النفط والطاقة، ووضعها خططاً لمضاعفة إنتاج النفط والغاز والاستكشاف، مشدداً على سعي الحكومة لخلق البرامج المهمة وإنعاش الاقتصاد الوطني، وحل الصعوبات التي تواجه التنمية في مجال النفط والغاز.

بدوره، أوضح بن قدارة أن صناعة النفط والغاز تواجه صعوبات كثيرة، تتطلب تعاونًا بين مؤسسات الدولة والقطاعين الخاصين الوطني والأجنبي، مشددًا على أن الهدف هو رفع الإنتاج إلى مليوني برميل يوميًا، وهو مرتبط بتطوير الشراكات مع الشركات الأجنبية. وقال إن المؤسسة قامت بتنظيف ما يقارب 14 ألف طن من النفايات النفطية.

ويُظهر مشهد الغيابات البارزة من جانب، والحضور الملفت من جانب آخر، مدى حدة الانقسام السياسي داخل معسكر غرب ليبيا، وهو ما انعكس بالسلب على سمعة قمة الطاقة والاقتصاد، وأعاق الارتقاء بها لتكون الحدث الاستثنائي المنشود في هذا المجال. لذا فإن أي آمال بإحداث نقلة نوعية على الصعيد الاقتصادي أو جذب

استثمارات ضخمة، ستظل رهنًا باستتباب الأوضاع السياسية وحلحلة الأزمات القائمة داخل البيت الداخلي أولاً.

3. المصرف المركزي

تقرير عن الحالة المالية للدولة الليبية خلال عام 2023

بعجز بلغ 9.9 مليار دولار، أكد مصرف ليبيا المركزي في بيانه الشهري الأخير، بلوغ إيرادات الدولة من النقد الأجنبي خلال عام 2023، 25.4 مليار دولار، في حين بلغت استخداماته 35.3 مليار دولار. من جهته كشف وزير الاقتصاد في حكومة الوحدة الوطنية "محمد الحويج" مؤخرا، عن ارتفاع الدين العام المحلي الذي بلغ 200 مليار دينار ليبي، مفسرا ذلك بتزايد الإنفاق المالي بين حكومة الوحدة الوطنية في طرابلس والحكومة المكلفة من مجلس النواب.

كما أظهرت بيانات المصرف المركزي انخفاض التضخم إلى 2.4 في المائة خلال عام 2023. وأوضحت البيانات أن الأسعار شهدت استقرارا خلال العام الماضي، باستثناء شهري يناير وفبراير، اللذين شهدا ارتفاعاً في التضخم إلى 3.8%. وكشفت بيانات المصرف حجم الإنفاق على بند المرتبات خلال الأعوام الـ 3 الأخيرة، حيث بلغ في 2021 نحو 33.1 مليار دينار، وفي 2022 ارتفع إلى 47.1 وفي عام 2023 لامس الـ 60 مليار دينار. وأخيراً، أشارت بيانات المصرف المركزي أن إجمالي الإيرادات العامة لليبيا خلال العام 2023 بلغ 125.91 مليار دينار (26.4 مليار دولار). في المقابل، بلغ إجمالي الإنفاق المالي 125.7 مليار دينار (26.1 مليار دولار)، ما يعني أن الدولة لم تسجل أي عجز مالي في 2023.

الكبير يستقطب الدعم الدولي لتوحيد المؤسسة النقدية ودفع عجلة الاقتصاد

استقبل محافظ مصرف ليبيا المركزي "الصديق عمر الكبير"، في 8 يناير 2024، عدداً من السفراء والمسؤولين الأجانب، في إطار دفع الأطراف الدولية لتوحيد المؤسسة النقدية، وإنهاء الانقسام المالي في البلاد. ففي لقائه مع السفير القطري "خالد الدوسري"، أكد الكبير أن توحيد المصرف تحت مظلة واحدة تمثل أولوية قصوى، إلى جانب ضرورة حشد الدعم الدولي لتمكين القطاع الخاص من دفع عجلة النمو.

كما بحث مع "نيكولا اورلاندو" سفير الإتحاد الأوروبي لدى ليبيا، مستجدات توحيد المصرف المركزي، ودعم جهود المصرف في تعزيز الشفافية والإفصاح، وتعزيز جهود المؤسسات الدولية في المساعدة في إعادة إعمار درنة ومحيطها، واستعداد الإتحاد الأوروبي للتعاون في تطوير القطاع الخاص.

وفي سياق متصل، بحث الكبير مع "جيانلوكا البيرني" سفير إيطاليا لدى ليبيا، التعاون في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمخاطر والتحديات التي تمر بها ليبيا بهذا الشأن، وإمكانية الاستفادة من خبرات الجانب الإيطالي في تطوير ودعم القدرات بمصرف ليبيا، بالتعاون مع أكاديمية الشرطة المالية الإيطالية.

المؤشرات الاقتصادية والتجارية خلال النصف الأول من شهر يناير 2024:

- هناك مؤشران ثابتان يقوضان أي خطة نمو أو تنمية اقتصادية في الدولة الليبية:

الأول سياسي وهو استمرار الانقسام السياسي، وانتقاله داخل المعسكر الواحد، كما هو الحاصل في المنطقة الغربية. هذا الانقسام كفيل بإهدار مقدرات الدولة وعرقلة برامج النمو المستهدفة وبيئة خصبة لتفشي الفساد والمحسوبية، وغياب الشفافية والرقابة البرلمانية والقانونية. وقد برزت خطورة الانقسام السياسي على الاقتصاد الليبي في قمة ليبيا الأخيرة للطاقة والاقتصاد.

المؤشر الثاني هو الاقتصاد الريعي المعتمد على مداخيل النفط بشكل أساسي، يجعل الاقتصاد الليبي تحت رحمة أسعار النفط ومعدلات النمو الاقتصادي العالمية، التي تنعكس على مدى وحجم حاجتها للنفط، فضلاً عن زيادة حجم الانتاج والتصدير من عدمه، والمرتبط بقرارات الأوبك من ناحية، وقدرة الدولة على عقد شراكات واستثمارات لتطوير وإعادة صيانة الحقول النفطية من ناحية أخرى، والتي تحتاج بدورها لميزانية ضخمة. وأخيراً عامل الاستقرار الأمني والعسكري والسياسي وتأثيره على إنتاج النفط، وهو ما يمكن رصده في الاحتجاجات التي أغلقت حقل الشرارة النفطي.

- شهدت الحالة المالية للدولة الليبية خلال عام 2023، كما بين تقرير المصرف المركزي، مؤشر سلبي يتعلق عجز في ميزان المدفوعات، والذي يقلص من حجم الاحتياطي الليبي من النقد الأجنبي، فضلا عن ارتفاع الدين كما أعلن وزير الاقتصاد. ومؤشران إيجابيان وهما انخفاض التضخم السنوي خلال 2023، وعدم وجود عجز في ميزانية الدولة في هذا العام إذ فاقت الإيرادات قليلا الإنفاق. وهي مؤشرات وإن كانت إيجابية، لكن لا يجب أن تثني الدولة عن الإصلاحات الهيكلية التي يحتاجها الاقتصاد الليبي.

ثالثاً: المؤشر السياسي الداخلي

يتناول هذا المحور التطورات السياسية الداخلية، وتشمل الاحتجاجات الشعبية وما يرتبط بها من مطالب، وطريقة تعاطي السلطات معها. فضلاً عن اللقاءات الهامة بين المؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية داخل ليبيا، وما تصدر عنها من قرارات وتصريحات. وأخيراً ملف الصراع بين المنطقتين الشرقية والغربية، وما يرتبط بذلك من جهود لتسوية الصراع، بما في ذلك إجراء الانتخابات وتشكيل الحكومة.

1. الاحتجاجات والمطالب

احتجاجات تُوقف إنتاج النفط من حقل الشرارة وتهديد بإغلاق حقول أخرى

قال مهندسان لـ "رويترز"، في 3 يناير 2024، إن الإنتاج توقف بالكامل في حقل الشرارة النفطي الليبي، الذي تصل قدرته إلى 300 ألف برميل يومياً، وذلك بسبب احتجاجات. وفي وقت سابق في نفس اليوم، أدت احتجاجات محلية إلى خفض الإنتاج في الحقل النفطي. وكان حقل الشرارة هدفاً متكرراً لاحتجاجات محلية وأخرى سياسية أوسع نطاقاً، لكونه أحد أكبر الحقول في ليبيا.

وأظهر مقطع مصور متداول على الإنترنت عدداً من المتظاهرين من منطقة فزان بجنوب ليبيا، وهم يعلنون إغلاق حقل الشرارة لحين تلبية مطالبهم. وقال أحد المحتجين لرويترز إن المنطقة الجنوبية بحاجة إلى تطوير مشاريع وخدمات مثل مصفاة لإمدادات الوقود وطرق معبدة وعيادة وتوفير فرص عمل للشباب.

وأعلن المجلس الأعلى لقبائل ومدن فزان بالجنوب الليبي، دعمه للمعتصمين في حقل الشرارة، وطالبهم بتشكيل لجنة حوار للتواصل مع الجهات ذات العلاقة. وقال المجلس في بيان، في 6 يناير، إنه يجب إفراز لجنة قادرة على الحوار والتواصل مع الجهات ذات العلاقة؛ لتحقيق مطالب وحقوق أهل فزان. وقال رئيس تجمّع فزان "أبو بكر أبو ستة"،

إن "القاعدة الشعبية في فزان من البسطاء والمحتاجين للقوت والوقود والغاز هي المسؤولة عن قرار إغلاق حقل الشرارة النفطي". كما نفى لوسائل إعلام محلية الاتفاق على عقد اجتماع مع حكومة الوحدة الوطنية، لافتاً إلى تواصل التجمع مع وزير النفط بالحكومة "محمد عون"؛ لنقل مطالبهم إليها.

بدوره، قال عميد بلدية سبها "بلحاج علي"، إن أبرز شكاوى أهالي فزان المغلقين لحقل الشرارة، هي عدم نيلهم حقوقهم، وعدم حصول الأهالي على مرتباتهم أو أرقامهم الوطنية، موضحاً أن المشكلة التي يعانيها الجنوب هي قلة كمية الوقود، وارتفاع سعر أسطوانة الغاز بالمنطقة الجنوبية الذي بات يتجاوز 100 دينار.

وحذر وزير النفط والغاز في حكومة الوحدة الوطنية "محمد عون"، في 4 يناير، من تداعيات إغلاق حقل الشرارة، مؤكدًا أن الشعب الليبي وحده من سيتضرر من ذلك. وقال عون في بيان رسمي، إن إغلاق الحقل سيلحق الضرر بسمعة ليبيا الاقتصادية، ولا ينبغي استخدام النفط كورقة ضغط سياسية على حساب مصلحة الشعب. كما أشار إلى أن الإغلاق سيؤدي لنقص الوقود والكهرباء، مطالبًا جهاز حرس المنشآت النفطية بتأمين الحقول وضمان استمرار الإنتاج. ودعا الوزير في ختام بيانه من أغلق الحقل إلى إعادة النظر وعدم المساس بهذا المورد الحيوي لاقتصاد البلاد.

وفي 7 يناير، أعلنت "المؤسسة الوطنية للنفط" في ليبيا، حالة القوة القاهرة على حقل الشرارة. وقالت المؤسسة في بيان مقتضب لها، إن المفاوضات لا تزال جارية حالياً في محاولة لاستئناف الإنتاج في أقرب وقت ممكن، مشيرة إلى أن الإغلاق تسبب في توقّف إمدادات النفط الخام من الحقل إلى ميناء الزاوية. وتوفر حالة القوة القاهرة حماية قانونية لمواجهة الالتزامات والمسؤولية القانونية الناشئة عن توقف أداء العقود النفطية، نتيجة أحداث خارجة عن سيطرة أطراف التعاقد.

وكان رئيس حكومة الوحدة الوطنية "عبد الحميد الدبيبة"، قد عقد اجتماعًا، في 7 يناير، مع عمداء بلديات الجنوب، حضره عدد من الوزراء والمسؤولين. وتم خلال الاجتماع مناقشة المشاكل التي تواجه تلك المناطق، وفي مقدمتها أزمة نقص الوقود، إلى جانب الطرق والمشاريع التنموية والبنى التحتية. ووجّه الدبيبة شركة البريقة بضرورة زيادة كميات الوقود المخصصة لمستودع سبها ووضع آلية توزيع تضمن وصوله لكافة

البلديات، في محاولة لمعالجة هذه الأزمة بشكل جذري. وفي 9 يناير، عقدت المؤسسة الوطنية للنفط اجتماعًا في مدينة بنغازي، بحضور فرحات بن قدارة ومجموعة من أعيان منطقة فزان، لمناقشة تداعيات الاعتصام الذي أدى إلى إيقاف الإنتاج في حقل الشرارة، وإعلان حالة القوة القاهرة فيه.

وفي سياق آخر، أمهل محتجون ليبيون حكومة الوحدة الوطنية، في 9 يناير، 72 ساعة لتنفيذ مطالبهم، مهددين بتعطيل إنتاج وضخ النفط داخل مجمع مليته، الواقع على بعد 22 كيلومتراً شرقي مدينة زوارة (غرب)، والذي يمد إيطاليا بالغاز. واحتشد محتجون من الزاوية والساحل الغربي، يمثلون حراك "استئصال الفساد"، أمام المُجمع، منددين بما أسموه "التلاعب بمصدر رزق الليبيين من النفط والغاز"، ورأوا أنه "بات مرتعاً للعابثين، ومصدر تمويل لبعض المسؤولين ممن يستغلون مناصبهم للعبث بمصالح المواطنين". وطالب المحتجون بإقالة فرحات بن قدارة، وإجراء تحقيقات فيما قالوا إنها تجاوزات أقدم عليها بعض المسؤولين، وأبدوا تمسكهم بإلغاء كافة القرارات الصادرة عنه، ومنعه من توقيع أي اتفاقيات قد تضر بقطاع النفط.

ومجمع مليته للنفط والغاز هو مشروع مشترك بين المؤسسة الوطنية للنفط وشركة إيني الإيطالية، ويتكون من معملين: الأول لمعالجة النفط والمكثفات المنتجة من حقل الوفاء، والثاني لمعالجة الغاز والمكثفات المنتجة من منصة صبراتة. وهو مركز تصدير الغاز الليبي إلى إيطاليا عبر خط أنابيب الغاز "جرينستريم"، ويضم مرافق معالجة للخام على مساحة تقارب 355 هكتاراً، بالإضافة إلى خزانات للنفط الخام والمنتجات السائلة الأخرى.

جدير بالذكر، تعطل إنتاج النفط الليبي مراراً خلال عشر سنوات من الفوضى أعقبت الثورة ضد معمر القذافي عام 2011. وشهد قطاع النفط في ليبيا خلال عام 2022 موجة من الإغلاقات، استمرت نحو ثلاثة أشهر، طالت عددا من الحقول والموانئ النفطية جنوب وشرق البلاد، ما تسبب في خسائر تجاوزت قيمتها 16 مليار دينار (3.59 مليار دولار أميركي).

2. القرارات واللقاءات والتصريحات الرسمية

"ارتياح حذر" في ليبيا بعد تراجع الدبيبة عن رفع دعم المحروقات

سادت حالة من الارتياح والترقب في ليبيا عقب تراجع "عبد الحميد الدبيبة" رئيس حكومة الوحدة الوطنية، عن قرار رفع الدعم عن المحروقات، الذي اتخذه خلال اجتماعي حكومي، وقال إنه "لا رجعة فيه"، وهو ما خلف موجة عارمة من الرفض والغضب في أنحاء مختلفة من البلاد. وأمام تصاعد الرفض المجتمعي لقرار الدبيبة، الذي لم يدخل حيز التنفيذ، قرر الأخير تشكيل لجنة عليا دائمة تسمى "اللجنة العليا للاستطلاع الوطني"، برئاسة مدير مركز الاتصال الحكومي، وتُعنى بالاستعلام الوطني وتوثيق البيانات حيال الملفات، والقضايا التي تهم المواطن والحكومة بكل أشكالها. وفيما اعتبر البعض أن حديث الدبيبة يعد تراجعاً ملحوظاً تحت الضغط الشعبي، قال خلال اجتماعه بعدد من عمداء البلديات إن "الحكومة لن تتخذ أي خطوة في ملف رفع الدعم عن المحروقات، إلا بعد الاستعلام الوطني وحتى يقول الليبيون رأيهم".

وعبرت أطراف سياسية واجتماعية عديدة في ليبيا عن ارتياحها، بعد توضيح حكومة الدبيبة موقفها من رفع الدعم، وإن كانت لم تخف ترقبها لما هو قادم، بالنظر إلى أن القرار ما زال قيد الدراسة كما قال الدبيبة وحكومته. وكان "أسامة حماد" رئيس الحكومة المكلفة من مجلس النواب، قد حذر من تداعيات قرار رفع الدعم عن المحروقات، ورأى أنه "لا يمكن اتخاذ قرارات كهذه من أي جهة بهذا الشكل المتسرّع، ودون دراسة تبعاتها والأبعاد والأضرار الناتجة عنها، ودون خلق آليات تضمن نجاحها ولا تتأثر حاجات المواطن".

حماد وحفتر الابن يتفقدان مشاريع إعادة إعمار درنة

قام رئيس الحكومة المكلفة من البرلمان "أسامة حماد"، بزيارة إلى مدينة درنة" برفقة وفد ضم المدير التنفيذي لصندوق إعادة إعمار درنة "بلقاسم حفتر"، ورئيس لجنة إعادة الإعمار حاتم العريبي. وطبقا لبيان حكومي، في 1 يناير 2024، جاءت الزيارة في إطار متابعة السلطات في برقة لجهود إعادة إعمار واستقرار المدينة، بعد الدمار الذي خلفه إعصار دانيال في سبتمبر الماضي. واطلع الوفد خلال الجولة على عدد من المشاريع الإعمارية في مواقع متفرقة بالمدينة، من بينها جامعة الفتايح ومقر البلدية ومشاريع صندوق إعادة الإعمار، في محاولة لتقييم التقدم المُحرز على أرض الواقع.

وفي سياق آخر، أصدر رئيس مجلس النواب "عقيلة صالح"، في 11 يناير 2023، قراراً بتخصيص مبلغ 500 مليون دينار ليبي لإعادة إعمار المدن المتضررة بالمنطقة الغربية. وذكر المتحدث الرسمي باسم مجلس النواب "عبد الله بليحق"، أن هذا القرار جاء وفقاً لما أقره مجلس النواب في جلسته الماضية، بناء على طلب من أعضاء المجلس من المنطقة الغربية، وما طالب به عدد من عُمداء بلديات المنطقة الغربية خلال لقائهم رئيس مجلس النواب مطلع هذا الأسبوع. وأضاف أن هذا القرار يأتي تأكيداً على حرص مجلس النواب أن تشمل إعادة الإعمار والتنمية جميع المدن والمناطق في كافة أنحاء البلاد.

النيابة العامة الليبية: الإهمال وراء انهيار سدي درنة

أعلنت هيئة النيابة العامة الليبية، في 5 يناير 2024، أن الإهمال سبب انهيار سدي البلاد وسيدي بو منصور في مدينة درنة إثر إعصار دانيال، في سبتمبر 2023، والذي أودى بحياة آلاف الليبيين ومئات الأجانب. جاء ذلك في بيان تحت عنوان "نتائج تحقيق حادثة فيضان وادي درنة"، نشره مكتب النائب العام، عبر صفحته على موقع فيسبوك.

في 10 سبتمبر الماضي، اجتاح الإعصار المتوسطي "دانيال"، عدة مناطق شرقي البلاد، أبرزها مدن بنغازي والبيضاء والمرج وسوسة، ناهيك عن درنة، التي كانت المتضرر الأكبر بسبب انهيار سدين كانا يحبسان مياه وادي درنة، قبل أن تتدفق منه بقوة بعد انهيار السدين، جارفة كل ما في طريقها. وفي هذا السياق، قال البيان، إن إجمالي عدد الوفيات المقيدة في كارثة الفيضانات بدرنة بلغ 4 آلاف و540 شخصا، بينهم 3 آلاف و964 مواطنا و576 أجنبيا.

وأضاف أن الأدلة والتحقيقات أثبتت وجود إهمال في صيانة سدي درنة. إلى جانب عدم وجود منظومة إنذار في السدين، وإهمال عمليات تنظيف الفتحات العلوية، وإهمال الصيانة الدورية، ساهم في حدوث الكارثة". وتابع أن "نظام التصريف في الوادي لا يعمل بالصورة التصميمية لتراكم الأوساخ منذ عام، دون أي صيانة. وأظهرت نتائج التحقيقات أيضا أن سدي البلاد وبو منصور رُصد بهما تشققات وشهدا تسربات كبيرة للمياه.

أما عن المتهمين، أشار البيان، إلى أن عدد الموقوفين على ذمة التحقيقات 14 متهماً، بينهم رئيس بلدية درنة "عبد المنعم الغيثي"، وعدد من المسؤولين بالموارد المائية وهيئة السدود في المدينة"، دون ذكر أسمائهم. كما أصدرت النيابة العامة نشرة حمراء في حق 2 من المتهمين الفارين خارج الحدود الليبية، دون أن تسميهم. وحمّلت الهيئة جميع المسؤولين عن السدود منذ 2003، المسؤولية عن الكارثة التي حدثت في درنة، وفق البيان.

3. الصراع بين الشرق والغرب وجهود التسوية

القرارات الفردية للبرلمان الليبي تفاقم خلافات صالح وتكاله

في تصعيد جديد للخلافات بينهما، أعلن "محمد تكاله" رئيس المجلس الأعلى للدولة، مجدداً، رفضه لأي تشريعات تصدر عن مجلس النواب "لا يُراعى فيها التشاور" مع مجلس الدولة. وقال تكالة في رسالة وجهها إلى "عقيلة صالح" رئيس مجلس النواب، في 9 يناير 2024، إن على الحكومة ومؤسسات الدولة الليبية والأطراف والمؤسسات الإقليمية والدولية "عدم الاعتداد بأي تشريعات تصدر عن البرلمان، وعدّها غير ذات أثر، ما لم يصدر عن مجلس الدولة ما يفيد باستيفائها شروط صحة إصدارها". وبعدما أكد رفض مجلس الدولة لكل القرارات الفردية الصادرة عن مجلس النواب. كما اتهم تكاله مجلس النواب بالتمادي في "تكريس سطوته، ما يعكس رغبة مضمرة في تقويض كل مساعي تجاوز حالة الانسداد السياسي القائم".

وقبل ساعات من صدور هذا البيان، قال تكاله إنه ناقش، في 8 يناير، مع رئيس المجلس الرئاسي "محمد المنفي"، الوضع السياسي ومبادرة المبعوث الأممي "عبد الله باتيلي"، والكيفية التي من خلالها يتم التوصل إلى توافقات تسهم في تحقيق الاستقرار.

وكان تكاله قد أكد، لدى لقائه مع رئيس وأعضاء مجلس أعيان وحكماء ترهونة، أن المصالحة الوطنية تمثل أساساً مهماً لإعادة بناء الوحدة الوطنية، وتعزيز الروابط الاجتماعية والسياسية في البلاد.

ورأى عقيلة صالح، أن مجلسه هو السلطة التشريعية الوحيدة بالبلاد في هذه المرحلة، نافياً وجود شريك للمجلس في إصدار القوانين طبقاً للإعلان الدستوري والاتفاق السياسي. وقال صالح، خلال جلسة عقدها المجلس بمقره في مدينة بنغازي بشرق

البلاد، في 8 يناير، إنه "لا وصيّ على السلطة التشريعية"، لكنه أضاف: "نتشاور مع مجلس الدولة في الانتخابات والاستفتاء فقط".

ورداً على جدل أثاره بعض أعضاء من مجلس النواب، في الجلسة التي ناقشت تشكيل لجنة بشأن إعداد الميزانية الليبية، وما عدّوه اعترافاً ضمنياً بحكومة الوحدة الوطنية، قال صالح إنه عند "البحث في وضع ميزانية لليبيا، يجب الاستماع إلى كل الأطراف".

وفي سياق آخر، أعلنت تنسيقية الكتل النيابية بالمجلس الأعلى للدولة، في 1 يناير 2024، أن الأغلبية من أعضاء المجلس قاطعوا الجلسة الـ 94 المقرر انعقادها اليوم، احتجاجًا على استمرار رئيس المجلس "محمد تكاله" في التفرد باتخاذ القرارات وتجاوزه للائحة الداخلية. واتهمت التنسيقية في بيان لها، رئيس المجلس بمحاولة جره ليكون مجرد صدى لصوت الحكومة، مشيرة إلى مواقفه تجاه محاولات التطبيع مع إسرائيل وفي قضية حقل النفطي. وحثت التنسيقية رئيس المجلس على ضرورة احترام اللائحة الداخلية وإتاحة الفرصة لتصحيح المسار، من خلال تحكيم صوت العقل والحكمة داخل المجلس.

محاولات لإقصاء عقيلة صالح من قبل أبناء حفتر من رئاسة مجلس النواب

تصاعدت حدة الخلافات بين رئيس مجلس النواب الليبي "عقيلة صالح" وأبناء قائد قوات الشرق الليبي "خليفة حفتر"، الذين سعوا مؤخراً إلى حشد كتل نيابية للإطاحة بصالح، للاستحواذ على قرار المجلس. وقال النائب "بدر النحيب"، في تصريحات صحافية، في 1 يناير 2024، إن 86 نائباً تقدموا إلى هيئة رئاسة مجلس النواب بطلب، لتغيير رئاسة المجلس وضرورة اعتماد نظام الدورات البرلمانية التي تحتم تغيير رئاسة المجلس على فترات. وأوضح النحيب أن الطلب وصل إلى هيئة الرئاسة منذ الأسبوع الماضي، مؤكداً أنه ستتم مناقشته في جلسة رسمية خلال الفترة المقبلة، دون أن يحدد موعد الجلسة.

وكشفت مصادر برلمانية متطابقة لـ"العربي الجديد"، عن علاقة طلب تغيير رئيس مجلس النواب بارتفاع حدة الخلافات مؤخراً بين عقيلة صالح ونجل حفتر، بلقاسم حفتر، موضحة أن الأخير هو من دفع النواب الموالين له لتقديم طلب إقالة صالح. وأوضحت المصادر أن تحرك بلقاسم يأتي بعد محاولة عقيلة صالح عرقلة قرار تسمية ابن حفتر مديراً تنفيذياً لصندوق إعادة إعمار مدينة درنة والمدن والمناطق المتضررة من فيضانات العاصفة "دانيال" شرق البلاد، وبعد طلب عقيلة صالح من لجنة التخطيط والموازنة المالية بمجلس النواب منع صرف أي أموال للتنمية إلا بعد موافقته، بقصد قطع الطريق أمام بلقاسم ومنعه من الوصول إلى أية أموال من خلال صندوق إعمار درنة.

لقاءات ليبية رسمية مع سفراء أجانب لبحث العملية السياسية وإجراء الانتخابات

بحث النائب بالمجلس الرئاسي " عبد الله اللافي"، في 7 يناير 2024، مع سفير دولة قطر لدى ليبيا "خالد الدوسري"، معالجة الانسداد السياسي، وسبل دعم مبادرة المبعوث الأممي حول دعوة جميع الأطراف المشاركة في العملية السياسية، ومشروع المصالحة الوطنية. وأشاد اللافي بدور دولة قطر في دعم المسار السلمي لحل الأزمة السياسية في ليبيا، مشيراً إلى المراحل التي أنجزها المجلس الرئاسي للوصول إلى المؤتمر الوطني الجامع، بمشاركة جميع الأطراف السياسية، كأهم خطوة نحو تحقيق السلام والاستقرار في البلاد. وفي 9 يناير، استقبل رئيس المجلس الرئاسي "محمد المنفي"، بمقر المجلس في طرابلس، سفير دولة قطر لدى ليبيا.

وأكد السفير في مستهل اللقاء، مواصلة دعمه للمجلس الرئاسي في كل خطواته للوصول لتسوية سياسية شاملة تُفضى للانتخابات في أقرب الآجال. كما تناول اللقاء جهود البعثة الأممية في ليبيا والعمل مع المجلس الرئاسي في تقريب وجهات النظر

بين الأطراف الليبية المعنية، للوصول بالبلاد للانتخابات، والتأكيد على وحدة ليبيا وسيادتها.

كما التقى المكلف بتسيير أعمال وزارة الخارجية والتعاون الدولي في حكومة الوحدة الوطنية "الطاهر الباعور"، في 10 يناير، بمقر الوزارة، سفير الاتحاد الأوروبي لدى ليبيا "نيكولا أورلاندو". وتناول اللقاء تنسيق الجهود الدولية لإجراء انتخابات وطنية شاملة بالبلاد.

وفي 12 يناير، بحث عبد الله اللافي مع السفير الروسي لدى ليبيا "أيدار أغانين"، آخر تطورات العملية السياسية في ليبيا، بالأخص مبادرة المبعوث الأممي المتعلقة بالحوار بين الأطراف الرئيسية المشاركة في العملية السياسية. وأكد السفير الروسي استعداد بلاده لدعم الحوار والحل السياسي للأزمة في ليبيا.

وفي 15 يناير، قال سفير الاتحاد الأوروبي لدى ليبيا، إنه أكد لـ "عبد الله باتيلي" رئيس بعثة الأمم المتحدة، خلال اجتماعهما في طرابلس، على "دعم الاتحاد الأوروبي الحازم لوساطته الرامية إلى تجاوز حالة الجمود الهشة والمنقسمة، عبر التوصل إلى اتفاق سياسي شامل بين الأطراف الرئيسية المعنية، يقود البلاد إلى انتخابات وطنية". كما لفت إلى اتفاقه مع باتيلي، على "ضرورة تكثيف الجهود لكسر الجمود السياسي والسماح للمواطنين باختيار قيادتهم واستعادة الشرعية لجميع المؤسسات، وبالتالي الحفاظ على الاستقرار ووحدة وسيادة البلاد".

المؤشرات السياسية الداخلية خلال النصف الأول من شهر يناير 2024:

- بروز ملف حقول النفط والغاز كأوراق ضغط في يد ليس فقط التشكيلات العسكرية، بل أيضا في يد المكونات الشعبية، من أجل تحقيق مطالبهم السياسية والاقتصادية. وإغلاق المحتجين حقل الشرارة يشير لأمرين: **الأول** لحالة السيولة الأمنية والعسكرية التي تعيشها البلاد في ظل غياب سلطة مركزية تفرض سيطرتها على كامل البلاد، وهو ما يعني احتمالية تكرار هذه الحوادث، والتي تؤثر على الدخل القومي للبلاد، إذ بشكل خاص ينتج حقل الشرار 300 ألف برميل من النفط الخام يومياً، أي ما يمثل حوالي ثلث إنتاج النفط في ليبيا، ويساهم وحده فيما يقرب من 20% من

الناتج المحلي الإجمالي الليبي، فيما تشكل عائدات النفط الخام الكلية ما نسبته 79 بالمئة من من الناتج المحلي الإجمالي.

الأمر الثاني هو تصاعد الغضب الشعبي في المنطقة الجنوبية، تعبيراً عن التهميش وغياب العدالة في توزيع الاهتمام والموارد بين مناطق ليبيا المختلفة. إن استمرار التقاعس عن معالجة هذا الملف الخطير الذي يرتبط بصميم الأمن القومي الليبي، يجعل المنطقة الجنوبية عرضة للاستغلال من قبل الأطراف الخارجية، لزعزعة استقرار الدولة الليبية، بل واحتمالية تقسيمها.

- استمرار الخلافات بين الفرقاء الليبيين في المنطقتين الشرقية والغربية، بل وتصاعد الخلافات داخل المعسكر الواحد، كما هو الحاصل داخل مجلس النواب ومحاولة أبناء حفتر الإطاحة بعقيلة صالح من منصب رئيس المجلس.

وكذلك الانقسام في مجلس الدولة بين مؤيد ومعارض لإدارة محمد تكاله للمجلس. فضلاً عن استمرار الخلافات بين المؤسسات الرسمية، بالأخص بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، وحكومتي حماد والدبيبة، وبين المصرف المركزي والمؤسسة الوطنية للنفط وحكومة الدبيبة. هذه الخلافات والصراعات المركبة تشير لمدى تعقيد وصعوبة الحل السياسي في ليبيا.

رابعاً: المؤشر السياسي الدولي

يتناول هذا المحور الأنشطة السياسية الخارجية للدولة الليبية وتفاعلاتها مع القضايا الإقليمية والدولية. ويشمل اللقاءات والزيارات والتصريحات الرسمية، بالإضافة إلى السياسات والقرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية، وأخيراً النفوذ السياسي للقوى الإقليمية والدولية في ليبيا.

1. اللقاءات والتصريحات الرسمية

الرئاسي: ندعم جنوب أفريقيا في دعواها ضد إسرائيل أمام العدل الدولية

أعلن المجلس الرئاسي تأييده للموقف الذي بادرت إليه دولة جنوب أفريقيا تجاه الشعب الفلسطيني، وما يتعرض له من إبادة جماعية غير مسبوقة علي يد الاحتلال الاسرائيلي، ورفعها دعوة ضد الاحتلال أمام محكمة العدل الدولية. وقال المجلس، في بيان له، في 10 يناير 2024، أنه يعلن دعمه "بكل السبل الممكنة للخطوة المتخذة من جنوب أفريقيا ومساندتنا للمرافعة المقررة غداً في لاهاي أمام محكمة العدل الدولية"، ضد الجرائم الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني .

وجاء إعلان المجلس الرئاسي بعد دعوة المجلس الأعلى للدولة للمجلس، ولحكومة الوحدة الوطنية، بضرورة توفير دعم قانوني للدعوى التي رفعتها جنوب أفريقيا إلى محكمة العدل الدولية ضد الاحتلال الإسرائيلي. ووفق المكتب الإعلامي للمجلس الأعلى للدولة في ليبيا، طالبت رئاسة المجلس بضرورة "تكليف فريق من الخبراء القانونيين لإعداد الملفات القانونية اللازمة لتعزيز فرص نجاح الدعوى التي تقدمت بها جنوب إفريقيا بحق الكيان الصهيوني، وبذل الجهود والمساعي لبلورة جهد عربي إسلامي مشترك تجاه هذا الموقف".

وشدد مجلس الدولة على أن "الدعوى ليست مهمة فقط من الناحية القانونية، لأنها ستتحقق فيها محكمة العدل الدولية مما إذا كان الكيان الغاصب ينتهك اتفاقية منع الإبادة الجماعية، بل ستتحقق أيضا من الشرعية السياسية لهذا الكيان وما إذا كان للدول الأخرى الاستمرار في دعمها له".

ومن جانبه أكد السفير الليبي لدى هولندا "زياد دغيم"، أن "ليبيا انضمت إلى المرافعات القانونية التي ستجرى أمام محكمة العدل الدولية في فبراير المقبل، للنظر في

الدعوى التي قدمتها دولة جنوب أفريقيا ضد إسرائيل بتهم خرق معاهدة الإبادة الجماعية خلال حربها على قطاع غزة".

الدبيبة يبحث مع سفراء دول عربية وأفريقية تسهيل إجراءات السفر للمواطنين

ناقش رئيس مجلس الوزراء "عبد الحميد الدبيبة"، خلال لقائه، في 4 يناير 2024، مع عدد من سفراء الدول العربية والإفريقية، سبل تسهيل إجراءات منح التأشيرات وفتح المجال الجوي بين ليبيا وهذه الدول. وقد أسفر اللقاء عن التوصل إلى اتفاقيات مبدئية لتبسيط إجراءات الحصول على التأشيرات للمواطنين الليبيين الراغبين بالسفر لهذه الدول، حسبما ذكر بيان حكومي.

كما تم الاتفاق على زيادة عدد الرحلات الجوية المباشرة بين ليبيا وعدد من العواصم العربية والإفريقية اعتباراً من الشهر المقبل. وقد أشاد الدبيبة بهذه الخطوات العملية نحو تسهيل حركة تنقل المواطنين وتعزيز التواصل بين ليبيا ودول الجوار.

2. السياسات والقرارات

ترشيح جينفر جافيتو كسفيرة أمريكية فوق العادة لدى ليبيا

أعلن البيت الأبيض أن الرئيس الأمريكي "جو بايدن"، ينوي ترشيح "جينفر جافيتو" لمنصب السفيرة فوق العادة ومبعوثة خاصة للولايات المتحدة لدى ليبيا. وذكر بيان صادر عن البيت الأبيض، في 9 يناير 2024، أن جافيتو وهي عضو بارز في وزارة الخارجية الأمريكية، شغلت العديد من المناصب القيادية في وزارة الخارجية، ومنها نائبة مساعد وزير الخارجية لشؤون العراق وإيران

والدبلوماسية العامة. كما أوضح البيان أن جافيتو لعبت دوراً محورياً في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه عدد من دول الشرق الأوسط بما في ذلك سوريا ولبنان وليبيا، وهي تحمل أيضا شهادة بكالوريوس في الفنون من الجامعة الأمريكية بواشنطن.

ويشغل حاليا السفير "ريتشارد نورلاند" منصب المبعوث الأمريكي الخاص إلى ليبيا، وذلك منذ مغادرة السفيرة السابقة "ديبورا جونز"، حيث تعرض نورلاند خلال الأسابيع الماضية لحملة انتقاد واسعة بسبب ضغطه على الأطراف الليبية لقبول مبادرة المبعوث الأممي "عبد الله باتيلي" بشأن حوار خماسي للتوافق على إجراء الانتخابات.

المنفي للسفراء وممثلي ليبيا خارجياً: لا تقبلوا أي استدعاء دون إذن منّي

طالب رئيس المجلس الرئاسي "محمد المنفي"، سفراء وممثلي ليبيا لدى المنظمات الأجنبية بعدم الامتثال للاستدعاءات من أي جهة كانت داخل الدولة إلا بعد أخذ الإذن المسبق من الرئاسة. ودعا المجلس في رسالة موجهة لممثلي ليبيا، إلى عدم مغادرة أماكن العمل إلا بعد الرجوع للمجلس، وتحديداً من رئيسه محمد المنفي. كما طالبت الرئاسة المعنيين بالتنفيذ والالتزام محملة المسؤولية القانونية لكل من يخالف التعميم الصادر من المجلس.

المؤشرات السياسية الدولية خلال النصف الأول من شهر يناير 2024:

- تعيين الولايات المتحدة لسفير فوق العادة جاء في سياق الاهتمام الكبير الذي تبديه على مستوى الحل السياسي للأزمة الليبية، والذي ترجم عبر العديد من اللقاءات التي أجراها سفيرها السابق ومبعوثها الخاص مع معظم الفرقاء الليبيين الرئيسيين. وبالتالي، هذا التعيين يعني استمرار هذا

الزخم، والذي سيأخذ دفعة جديدة، خاصة بعد أن نال السفير الأمريكي السابق قدراً من الهجوم والنقد من قبل بعض الأطراف الليبية، بسبب ضغطه عليهم للقبول بمبادرة باتيلي.

ولا يبدو أن هذه الجهود ستؤتي أكلها في المدى المنظور، ليس فقط بسبب الخلافات العميقة بين الفرقاء الليبيين، وإنما أيضا للتنافس الروسي مع الولايات المتحدة على مستوى المشاركة في الوساطة السياسية في ليبيا، والذي يترافق مع توجه روسي للتحول لمرحلة النفوذ العسكري الرسمي والمباشر في ليبيا. وهو توجه من شأنه أن يعمق الصراع الدولي على ليبيا، ومن ثم يحدث مزيدا من التعقيد للأزمة السياسية الداخلية.

- انتقلت حالة الانقسام السياسي بين الفرقاء الليبيين، والذي اكتسب طابعا مؤسساتياً، "مأسسة الانقسام"، إلى إدارة ملف السياسة الخارجية، وهو ما برز في مطالبة المنفي سفراء وممثلي ليبيا لدى المنظمات الأجنبية بعدم الامتثال للاستدعاءات من أي جهة كانت داخل الدولة إلا بعد أخذ الإذن المسبق من الرئاسة. وهذه المعطيات تؤثر على صورة ليبيا في المحيط الإقليمي والدولي، ونظرة المجتمع الدولي لها، والتي تؤدي أحيانا إلى تردد الدول الأخرى في عقد اتفاقيات استراتيجية مع الدولة الليبية، في ظل هذا التخبط والانقسام.

خامساً: مختارات

يشمل هذا المحور ملفين رئيسيين، الأول شخصية العدد، والثاني مقال العدد.

1. شخصية العدد

أسامة حماد.. رئيس الحكومة المكلفة من مجلس النواب

في 16 مايو 2023، قرر مجلس النواب تكليف وزير المالية "أسامة حماد"، بتيسير مهام رئاسة مجلس الوزراء بدلا من "فتحي باشاغا" بعد نحو 15 شهرا بالمنصب. وهي الحكومة التي تعمل بشكل مواز ومنافس مع حكومة

الوحدة الوطنية بقيادة "عبد الحميد الدبيبة". وكان البرلمان قد عين في فبراير 2022، باشاغا في المنصب وشكل حكومته في مارس من العام ذاته، لكنه لم يتمكن من دخول العاصمة طرابلس ليتولى السلطة من حكومة الوحدة الوطنية التي رفضت تعيين باشاغا في المنصب. من هو أسامة حماد؟

أسامة سعد حماد صالح القبائلي، من مواليد مدينة إجدابيا عام 1979، من سكان حي الزحف، أشهر أحياء المدينة الواقعة شرقي ليبيا. تخرج في جامعة النجم الساطع الليبية بمدينة البريقة المجاورة، وهي جامعة متخصصة في علوم النفط، حيث تحصل منها على شهادة البكالوريوس. ولكون حماد هو نجل البروفيسور "سعد حماد" الأستاذ الجامعي في علوم الشريعة، فقد أرسل نجله لماليزيا لاستكمال دراسته. ومن ماليزيا تحصل حماد على شهادة الماجستير، ليعود إلى ليبيا ويتحصل على الدكتوراة في علوم كيمياء النفط.

عمل حماد عام 2013 بالحكومة الليبية رئيساً لهيئة الطاقة الذرية، الذي كان ضمن مجال دراسته. وذلك قبل أن يتولى رئاسة مكتب التعاون الدولي في الحكومة التي انتقلت آنذاك إلى مدينة البيضاء شرقي ليبيا، بعد أن كلف المؤتمر الوطني الليبي السابق (المجلس الأعلى للدولة الحالي) حكومة موازية برئاسة "عمر الحاسي" سيطرت على العاصمة طرابلس.

خلال تلك الفترة لم يكن الليبيون يعرفون أسامة حماد بعد، إلا أنه برز حينما عاد من جديد لطرابلس بعد أن قرر "فائز السراج" رئيس حكومة الوفاق الوطني تكليفه وزيراً للمالية. كان ذلك اعتبارًا من يناير 2016، وهي بداية عمل حكومة الوفاق الوطني. وحينما اندلع الخلاف بين حكومة الوفاق ومجلس النواب، انحاز حماد للأخير، كما أبدى دعماً لقوات الشرق التي يقودها "خليفة حفتر" والذي كان أكبر المناهضين لحكومة الوفاق. ولذلك قام فايز السراج بإقالته في أكتوبر 2018، وتكليف "فرج بومطاري" المنحدر من ذات المدينة (إجدابيا) مكانه.

وفي فبراير 2022، كلف مجلس النواب "فتحي باشاغا" بتشكيل حكومة جديدة بدلا عن حكومة الوحدة الوطنية برئاسة "عبد الحميد الدبيبة"، الذي أعفاه البرلمان من المنصب ولا يزال يتمسك به. وفي 1 مارس 2022، أعلن مجلس النواب منح الثقة لحكومة فتحي

باشاغا بأغلبية 92 صوتاً، من أصل 101 نائب حضروا الجلسة، فيما كان أسامة حماد ضمن الأسماء الـ 33 في الحكومة الجديدة في منصب وزير التخطيط والمالية. وذلك قبل أن يقرر مجلس النواب تكليف حماد بتيسير مهام رئاسة مجلس الوزراء بدلا من باشاغا، في 16 مايو 2023.

2. مقال العدد

دروس مستفادة من مأساة الفيضان في درنة الليبية.. دافيد فو

في ليلة 11 سبتمبر 2023، غُمرت مدينة درنة الساحلية الليبية جزئياً بعدة أمتار من المياه. خلافاً لتوقعات السلطات، لم يأتِ الغمر من البحر، بل من الداخل. انهار سدّ درنة الواقع على بعد حوالي 15 كيلومتراً من منبع وادي درنة، حيث لم يصمد أمام العاصفة دانيال، وسيول الأمطار التي هطلت على المنطقة.

لقي عدة آلاف من الأشخاص حتفهم في لحظات، إذ جرفتهم الأمواج العاتية، وسحقتهم البنايات المنهارة أو الحطام المتناثر، وغرق آخرون كانوا قد جُرفوا إلى البحر، بينما بقي آخرون عالقين تحت الأنقاض قبل أن يلفظوا أنفاسهم الأخيرة، وكان على نحو 30 ألف ناجٍ مغادرة منازلهم بحثاً عن مأوى أكثر أماناً.

تكشف كل كارثة عن نقاط ضعف ناجمة عن سياق سياسي واقتصادي واجتماعي. والكارثة الطبيعية التي سبّبت مأساة درنة، متأثرة بشدة بالعامل البشري، لأن تغير المناخ الناجم عن العامل البشري هو الذي كان سبباً في القوة العاتية للعاصفة دانيال.

تقع درنة في شمال شرق ليبيا، عند سفح الجبل الأخضر، وترتفع إلى حوالي 850 متراً في جزئها الأوسط، وقد طُوِّر السهل الساحلي الواقع بين هذه الجبال وبحر ليبيا منذ العصور القديمة، حيث يستفاد من مناخ مواتٍ وهطول أمطار يصل إلى 550 ملم/سنة، ما يجعلها المنطقة الأكثر خصوبة في البلاد. الأودية عديدة وعميقة. وليس من غير المألوف أن نشهد خلال العواصف الشتوية هطول أمطار غزيرة تؤدي إلى تضخم هذه الأودية وفيضانها.

تقع مدينة درنة عند مخرج الوادي، وقد استفادت من هذا الوضع وكانت ضمن أكبر أربع مدن في البلاد ديمغرافياً عند نهاية النظام الملكي، واستفادت في بداية عهد معمر القذافي من تَهييئات بهدف تعزيز التطور الزراعي والصناعي. في هذا الصدد بُنيَ سدّان على وادي درنة بين 1973 و1977، وأوكل المشروع إلى الشركة اليوغسلافية "هيدرو-تكنيكا" لحساب وزارة الزراعة. وفقاً لموقع الشركة على الإنترنت، فإن أكبر السدود المسمى "أبو منصور" يبلغ ارتفاعه 75 متراً، بسعة تخزين 18 مليون م3. أما ارتفاع السد الثاني "البلاد"، فهو 45 متراً بسعة 1.5 مليون م3. فضلاً عن السدين، كان ينص العقد أيضاً على بناء منشآت قاعدية تشمل مضخات وخزانات وطرقاً وجسوراً تسمح بريّ مساحات زراعية، وتلبي طلب مدينة درنة من المياه.

أدت الممارسات الزراعية إلى تغيير المشهد حول الوادي، وتركت الضفاف المشجرة التي رسمها البريطاني بورشر في القرن التاسع عشر المجال لأخاديد سهلت تآكل وتراكم الطمي في السدود، وقد أدى هذا الطمي المتراكم بدوره إلى تسريع تآكل الهياكل المصنوعة من الطين والكتل الحجرية المرصوصة التي تتطلب صيانة منتظمة، والتي يبدو أنها كانت مفقودة.

كشفت عمليات تدقيق أجريت على السدود من قبل شركات سويسرية وإيطالية في بداية سنوات الألفية عن وجود مواطن ضعف هيكلية، وفي سنة 2007، كلفت مجموعة آرسل التركية القيام بأعمال ترميم. كان يفترض أن تحصل "آرسل" على 30 مليون دولار بموجب هذا العقد، وهذا يعطي فكرة عن حجم الأضرار التي مسّت الهيكل، أو عن الفساد في النظام القديم. لوقت إجراء الدراسات الأولية والانطلاق في الورشة نصل إلى 2011، وهو عام مفصلي في تاريخ ليبيا المعاصر، إذ شهد سقوط نظام القذافي .

كانت المدينة تشتهر بأنها معقل إسلامي منذ الاستعمار الإيطالي، وينحدر منها الكثير من المجاهدين الليبيين الذين غادروا إلى أفغانستان أو العراق بين 1980 و2010، بمباركة القذافي أحياناً، وعدد كبير من السجناء الذين أعدموا في مذبحة سجن أبو سليم في 1996 هم من أبناء درنة. وقد عانت المدينة بعدها من عقاب جماعي فرضه القذافي، وأهملت تماماً. يمكن أن نرى في ذلك أحد أسباب غياب صيانة السدود. مهما يكن، فإن

درنة، القوية بتقاليدها الاحتجاجية، كانت من المدن الأولى التي انتفضت على الدكتاتور.

هُجرت ورشة السد حينها من قبل مجموعة آرسل من دون أن تُجرى أي إصلاحات حقيقية، ونُهبَت المعدات، وطالبت الشركة بعدة ملايين من الدولارات كتعويض، وحصلت عليها. وزادت الفترة التي أعقبت الثورة من تدني مستوى المدينة، وأُجِّلَت أشغال الصيانة دائماً. سقطت درنة بعد ذلك تحت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، ثم تحت سيطرة منافسيهم من مجلس شورى مجاهدي درنة (القريب من تنظيم القاعدة). وشهدت المدينة حصاراً دام 3 سنوات، وعدة عمليات قصف جوي، لتقع في الأخير تحت سيطرة اللواء المتقاعد "خليفة حفتر" في 2018.

أدت الأضرار المرتبطة بالحرب إلى إضعاف وتفكيك المدينة التي بلغ عدد سكانها 100 ألف نسمة، والتي تتميز أيضاً بوجود هجرة كبيرة من مصر وتشاد. عيّن حفتر ابن شقيق عقيلة صالح، رئيس مجلس النواب، رئيساً لبلدية درنة، وابتلع الفساد والمحسوبية كل الإعانات المالية المخصصة للتنمية والترميمات، وبخاصة تلك الموجهة للسدود.

كان السكان واعين بعمليات التحويل التي تجري على حسابهم، وكانوا على دراية بالمخاطر، كما تشهد على ذلك قصيدة تنبؤية للشاعر مصطفى الطرابلسي، ألقاها قبل أقلّ من أسبوع على الكارثة، ويقول فيها: "المطر يفضح الشوارع الرطبة. والمقاول الغشاش. والدولة الفاشلة". كانت الريبة تجاه السلطات في أوجها آنذاك. فهي لم تكن تكتفي بالاستيلاء على المال العام، بل تتفق أيضاً على عدم ضمان الحد الأدنى من التنظيم، وهكذا لم يُوضَع أي مخطط لإدارة الأزمات، ولا أنظمة إنذار مبكر، ولا حتى نظام صافرات إنذار.

ضربت العاصفة دانيال السواحل الليبية في هذا الظرف من الإهمال الحضري والاجتماعي. عبرت العاصفة البحر المتوسط من جنوب غرب اليونان، ودخلت الأراضي الأفريقية من بنغازي في 10 سبتمبر، وأُعلنَت حينها حالة الطوارئ في برقة. في 9 سبتمبر، تلقت بعض الأحياء من واجهة درنة البحرية أمراً بالإخلاء تحسباً لخطر حدوث أمواج قوية وغمر بحري، غير أن انعدام الثقة طغى، وبقي الأمر حبراً على ورق. في يوم 10 سبتمبر، تم تطهير الشوارع وتسليك بالوعات المياه، خصوصاً من طرف الكشافة،

وفي تناقض مع أمر الإخلاء، فرضت البلدية حظراً للتجوال من الساعة السابعة مساءً إلى الثامنة من صباح اليوم التالي، بزعم تسهيل عمل خدمات الطوارئ.

كانت الأمطار شديدة على الجبل الأخضر، تسببت في انهيار سدي المدينة، فجرفت السيول الناتجة في طريقها 25 في المائة من المدينة. كانت الخسائر البشرية فظيعة: قتل ما لا يقل عن 4 آلاف شخص، وأكثر من 8 آلاف في عداد المفقودين.

وفي 25 سبتمبر، تم توجيه تهمة الفساد والإهمال إلى رئيس البلدية السابق ونحو 15 مسؤولاً. انعقد يومي 1 و2 نوفمبر، مؤتمر في بنغازي ضم 260 شركة من حوالي عشر دول لمناقشة إعادة إعمار المدينة، وسرعان ما طفت الخلافات إلى السطح، وكذلك الممارسات السيئة: هكذا، عُيِّن أحد أبناء المشير حفتر، بلقاسم، رئيساً لصندوق إعادة إعمار درنة، بميزانية قدرها 10 مليارات جنيه (ما يقرب من مليارَي يورو). وقد أُبرمَت العقود الأولى مع شركات مصرية.

أظهرت الكارثة أنه عندما تفشل الدولة، يكون بمقدور المجتمع المدني التعبئة وتقديم الإسعافات الأولية والتضامن، ومن شأن تحسيس السكان، وضمان تواصل شفاف، وتطوير أنظمة الإنذار المبكر المساعدة في تقليل الخسائر البشرية عند حدوث الكوارث الطبيعية. إن إدراك أن الأحداث المناخية قد تصبح أكثر حدة، ضرورة حيوية للدول. ومن دون التكيف الفعال، من الممكن، للأسف، أن تتكرر مآسٍ مثل تلك التي وقعت في درنة.

المركز الليبي
لبناء المؤشرات

LIBC

LIBYAN INDICATORS
BUILDING CENTER

www.libc.ly libya_rasd@lcsms.info libya.rasd Libyarasd Libyarasd